هل ينهي التقارب السعودي الإيراني الحرب في اليمن

مراد سحلول

> أية رؤية للحل يمكن أن تطرح من قبل السعودية وإيران لإنهاء الأزمة في اليمن ستكون قابلة للتنفيذ. وذلك لسببين، الأول: أن كلا الطرفين السعودي والإيراني هما أبرز القوى المؤثرة في الحرب اليمنية، والسبب الثاني: هو عدم قدرة أي من الأطراف المتصارعة في اليمن رفض أي رؤية يمكن أن تطرحها الدولتين لإنهاء الصراع، وتحديد شكل الدولة في اليمن مستقبلاً.

في البيان الثلاثي الذي أعلن يوم الجمعة الماضية، الموافق 31 مارس 2023 من العاصمة الصينية بكين بخصوص إعادة العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران، والتي أنهت بذلك سبع سنوات من القطيعة الدبلوماسية بين الدولتين. ما زالت نتائج هذه التقارب غير ملموسة على أرض الواقع، ولكن هذا التطور بحد ذاته يعطي مؤشر على أن التأثير الذي ستحدثه هذه المصالحة سينعكس على سير الأحداث الساخنة في

المنطقة، وخاصة في المناطق التي يمتد نفوذ هذه الدولتين فيها، تحديداً في اليمن. كانت ولازالت الأزمة اليمنية هي أهم ملف شائك في طاولة الدولتين منذ عقدين من الزمن. فظهور جماعة الحوثيين المدعومة إيرانياً في أقصى شمال اليمن، على الحدود اليمنية السعودية، شكل هاجس أمني لدى السعودية ومصدر تهديد كبير. خاصة وأن جماعة الحوثي تتبنى فكر أيديولوجي (شيعي)، يتقاطع مع الثقافة الدينية والأيديلوجية للدولة والمجتمع السعودي. فضلًا عن أن الجماعة الحوثية تتبنى نفس المشروع السياسي للدولة الإيرانية والذي يستند على عقيدة" الولي الفقيه" الداعية لتأسيس دولة أو خلافة إسلامية يقودها إمام واحد، شريطة أن يكون نسب هذا الإمام متصلاً بنسب سيدنا علي ابن أبي طالب رضي الله عنه وأرضاه.

زادت الأمور أكثر توتراً بين الحوثيين والحكومة السعودية بعد أن استولت جماعة الحوثيين على العاصمة اليمنية صنعاء في سبتمبر 2014، الأمر الذي دفع السعودية وبمساعدة عدة دول عربية وإسلامية لشن عمليات عسكرية على الحوثيين وحليفهم الرئيس السابق لليمن علي عبد الله صالح. حيث انعكست هذه الحرب على العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران، وتسببت في قطع العلاقات الدبلوماسية وغير الدبلوماسية بين البلدين حتى تاريخ اعلان هذه الاتفاقية.

من المزمع إعادة سفراء كلا الدولتين لمباشرة عملهم خلال الشهرين القادمين. بالإضافة الى البدء في ترتيب سبل التعاون الاقتصادي بين البلدين كما أفاد وزير المالية السعودي محمد الجدعان في إحدى تصاريحه حول المصالحة بقولة " أن هنالك الكثير من فرص الاستثمار السعودي في إيران"، وأضاف " بأن ذلك مقترن بمدى تجاوب والتزام الحكومة الإيرانية ببنود الاتفاق".

ما يزيد حظوظ نجاح هذه الاتفاقية هو دعوة الملك سلمان بن عبد العزيز

الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي لزيارة السعودية، والتي لو تحققت فسيتم إبرام العديد من الاتفاقيات بين الطرفين لتفتح مجال أكبر وأوسع للتعاون بينهما مستقبلاً. هذا التقارب لا يعني بالضرورة تعزيز العلاقات بين البلدين على المدى البعيد، وإنهاء الصراع المتجذر بينهما، ولكنه قد يعمل على تخفيف حدة هذا الصراع على المدى القريب والمتوسط. والذي بدورة سينعكس بشكل أساسي على مناطق النفوذ لدى الدولتين، وعلى الملفات الشائكة بين الدولتين، كالملف اليمني. فكلا الدولتين تمتلك نفوذ وتأثير كبير داخل اليمن. وبالتالي من المنتظر أن يوفر الاتفاق إطاراً لتسوية سياسية تنهي الصراع اليمني، قد يتحقق في الأشهر القليلة القادمة.

من الأمور التي قد تسهل أي مساعي للتسوية، هو نجاح الهدنة التي رعتها السعودية والأمم المتحدة بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي نسبياً، والتي أعلنت في ابريل العام الماضي. والتي قد تمهد الطريق أمام أي مساعي لجمع اليمنيين مجدداً على طاولة الحوار. ولكن، ليس قبل أن تتفق الدولتين على صيغة حل مشتركة، تراعى فيها مصالح الدولتين قبل مراعاة لأي مصالح أخرى.

أما بالنسبة للسرديات التي تطرحها الحكومة اليمنية للحل أو المبادرات التي دائماً ما يعلنها الحوثيين، لن تكون في تقديري المرتكز الذي ستعتمد عليه الدولتين للوصول إلى رؤية توافقية بينهما لحل الأزمة وإنهاء الصراع. لأن رؤية الحل لدى الحكومة الشرعية تستند على مرتكزات أساسية، كالمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني والقرار الأممي 2216. بينما يظل سقف مطالب الحوثيين لإنهاء الحرب مرتفع وغير مقبول لدى الحكومة اليمنية والقوى السياسية الداعمة لها. فالحوثيين يقدمون أنفسهم كحكومة أمر واقع، يجب على الحكومة اليمنية الحالية التسليم بشرعيتهم والانخراط للعمل ضمن حكومتهم. هذه المقاربات غير المنسجمة مع بعضها لدى الطرفين صعبت إيجاد حل وسط، وتسببت في إطالة أمد الحرب في اليمن حتى هذه اللحظة.

وبالتالي فإن أية رؤية للحل يمكن أن تطرح من قبل السعودية وإيران لإنهاء الأزمة في اليمن ستكون قابلة للتنفيذ. وذلك لسببين، الأول: أن كلا الطرفين السعودي والإيراني هما أبرز

القوى المؤثرة في الحرب اليمنية، والسبب الثاني: هو عدم قدرة أي من الأطراف المتصارعة في اليمن رفض أي رؤية يمكن أن تطرحها الدولتين لإنهاء الصراع، وتحديد شكل الدولة في اليمن مستقبلاً.

إلا أنه ربما تنشأ ظروف خاصة تحول دون نجاح هذه الاتفاقية. فمن وجهة نظرنا يوجد عاملين مهمين يمكن أن يكونا عائق أمام استمرار هذه المصالحة. أحدهما على المستوى الإقليمي، والأخر على المستوى اليمني. على المستوى الإقليمي، بالإمكان أن تتدخل أمريكا وإسرائيل للوقوف أمام هذا التطور من خلال تصعيد عسكري إسرائيلي أمريكي كبير يستهدف الداخل الإيراني أو حتى أي فصيل مسلح مدعوم إيرانياً في المنطقة في المرحلة القادمة، لأي سبب كان. إذا حصل تصعيد من هذا النوع، فإن ذلك من شانه أن يعيد الثقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وبين الولايات المتحدة والسعودية من جهة أخرى. خاصة بعد مماطلة الإدارة الأمريكية الحالية في اتخاذ إجراءات صارمة ضد إيران بغرض اجبارها للقبول بتقليص نفوذها في المنطقة، وإيقاف تطوير مشروعها النووي. وهو ما سعت إليه السعودية بكل إمكانياتها طوال العشر السنوات الماضية، ولكنها لم تلقى تجاوب أمريكي حقيقي بهذا الخصوص، خاصة من قبل إدارة بايدن المعروف بمهاجمتها الدائمة للسعودية منذ وصولها الى للحكم. وهو ما أفقد السعودية الثقة في الإدارة الأمريكية، فباتت تسعى لنهج سياسية أكثر استقلالية للتعامل مع أعدائها وحلفائها بالطريقة التي تراها. وبالتالي فإن أي تصعيد أمريكي إسرائيلي ضد إيران قد يعيق أي توافقات سياسية واقتصادية بين السعودية وإيران.

أما على المستوى اليمني، فإن التحدي الوحيد الذي قد يعيق أي تسوية سياسية تتبناها السعودية وإيران داخل اليمن هو عدم التوافق مع الامارات التي تكون ثالث المحاور الإقليمية المؤثرة في الأزمة اليمنية. وبالتالي فإن التخطيط لأي تسوية سياسية تهدف لإنهاء الحرب في اليمن من قبل الوكلاء الإقليميين لا تشمل الإمارات ستظل تسوية منقوصة. وقد تؤدي الى تصعيد جديد ينهي مفعول الهدنة القائمة ويهدد مستقبل التقارب السعودي الإيراني. خاصة وأن الهدنة في اليمن أصبحت على وشك الانتهاء، تحديداً بعد التصعيد الأخير في شهر أذار/ مارس من قبل قوات الحوثي التي استهدفت موكب وزير الدفاع اليمني ومحافظ محافظة تعز. بالإضافة إلى قيام قوات العملاقة الموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي بانسحاب تكتيكي جزئي في منطقة حريب جنوبي محافظة مأرب، الأمر الذي قد يفتح المجال أمام الحوثيين للاستيلاء على المنطقة، وإعادة عملياتهم العسكرية في تلك المنطقة. ولذلك يتحتم على السعودية قبل كل شيء أن تصل مع الإمارات الى صيغة تفاهم مشتركة بشأن تحقيق أي تسوية سياسية تهدف إلى إنهاء الحرب في اليمن.

أخيراً ما لم يمتلك اليمنيين قراراهم السياسي والسيادي، فسيظل قرار الحرب والسلم في اليمن بيد القوى الإقليمية ومن ورائها القوى الدولية التي تملك نفوذ داخل اليمن. وهذا ما يصعب إنهاء الحرب ويطيل أمدها. وحتى وإن وجد الحل تحت رعاية هذه الدول فإنه يراعي مصالحها أكثر من مراعاته لمصالح الدولة والمجتمع اليمني. لذلك فإن الأجدى هو حل الصراع اليمني على يد الأطراف اليمنية نفسها، من خلال تبنى حوار يمني شامل يضم كل القوى السياسية والعسكرية للوصول الى صيغة توافق مشتركة تضمن لكل طرف فرصة للمشاركة في الحكم مستقبلاً. ■

مراد سحلول: باحث من اليمن، يدرس الدكتوراه ضمن برنامج الشرق الأوسط بجامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية بتركيا.